الأمم المتحدة A/74/348–S/2019/703

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 September 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند ٣٧ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين**

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٤٦٠ (٢٠١٩)، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.

٢ – ويعرض الأمين العام في هذا التقرير ما استجد من تطورات في أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/73/902-S/2019/493)، بما في ذلك الجهود التي بُذلت في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية، وفي مجال حقوق الإنسان.

ثانيا – التطورات ذات الصلة

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٨ أيلول/سبتمبر، مع استمرار الأعمال التحضيرية للتصويت. وواصلت الولايات المتحدة الأمريكية عقد محادثات مع حركة طالبان، وعُقد في قطر مؤتمر الأفغان للسلام بغرض التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض. وجرت الاتصالات الرفيعة المستوى بين حكومتي أفغانستان وباكستان في مناخٍ إيجابي. وظلت الحالة الأمنية غير مستقرة يشوبها ارتفاع في مستويات النزاع، ولا سيما في المناطق الجنوبية، والمناطق الشرقية، والمناطق الجنوبية الشرقية. وانخفضت عدد الإصابات في صفوف المدنيين في النصف الأول من عام ٢٠١٩ لكنه ظل عند مستويات مرتفعة. وفي الاجتماع الذي عقده المجلس المشترك للتنسيق والرصد،

* A/74/150.

** أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. صدرت سابقا تحت الرمز A/73/990-S/2019/703.

19-14323 (A) 100919 100919

الرجاء إعادة استعمال الورق

ناقش ممثلو الحكومةِ الأفغانية، وممثلو المانحينِ الرئيسيين، والأمم المتحدة، الإنجازات المحققة في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة، والتحديات التي تواجه الجهود التي تبذلها الحكومة حالياً في مجال الإصلاح، ولا سيما بطء وتيرة التقدم المحرز في مكافحة الفساد. ولا تزال الحالة الإنسانية تتسم بالخطورة.

ألف – التطورات السياسية

٤ – واصلت لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية القيام بالأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وفي الوقت نفسه، فإن بعض الشخصيات السياسية، بمن فيهم الرئيس السابق حامد كرزاي وبعض المرشحين الرئاسيين، قالوا إن التوصل إلى اتفاق سلام مع حركة طالبان ينبغي أن يُقدَّم على الانتخابات في سلَّم الأولويات.

٥ – وفي الفترة الممتدة من ٨ إلى ٢٩ حزيران/يونيه، أجرت لجنة الانتخابات المستقلة تحديثاً لسجلات الناخبين في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى تسجيل ٥٧٣ ٧٢١ ناخباً جديداً، تبلغ نسبة النساء فيهم حوالي ٣٦ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، جرت عملية تسجيل الناخبين بالكامل في ولاية غزنة، حيث حالت التوترات السياسية وانعدام الأمن فيها دون إجراء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨. وأدى القرار الذي اتخذته اللجنة في ٢٧ حزيران/يونيه بتمديد فترة التسجيل في الولاية أسبوعا واحدا، بالاقتران مع التحديات الأمنية التي واجهت عملية استرجاع مواد تسجيل الناخبين، إلى التأخر في وضع الصيغة النهائية لقائمة الناخبين. وفي ٢٥ تموز/يوليه، أعلنت اللجنة رقما مبدئيا لإجمالي الناخبين المسجلين في القائمة يبلغ ٩٫٦ ملايين ناخب.

٦ – وردا على الطلبات المقدمة من الأحزاب السياسية وبعض المرشحين للانتخابات الرئاسية، واصلت اللجنة القيام بالأعمال التحضيرية لمباشرة التحقق البيومتري من صِحة المعلومات المتعلقة بالناخبين وبالنقل الإلكتروني لنتائج الانتخابات في يوم إجرائها. ووقّعت الحكومة عقدا مع شركة ديرمالوغ ”Dermalog“، وهي شركة مبيعات برامجيات تكنولوجية، لتوريد برامجيات حاسوبية ومعدات إلكترونية إضافية إليها.

٧ – وفي أعقاب قيام الوكالات الأمنية بتقييم ما مجموعه ٣٨٨ ٥ مركزاً للاقتراع في تموز/يوليه، استضافت وزارة الدفاع عملية استعراض للخطة الأمنية الخاصة بالانتخابات، بمشاركة وزارة الداخلية ولجنة الانتخابات المستقلة، وكيانات حكومية أخرى، فضلا عن بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). كما نُفّذت الترتيبات الأمنية الخاصة بفترة الحملة الانتخابية، بما في ذلك تدابير لحماية المرشحين. وفي ٢٨ تموز/يوليه، شنَّ مهاجمون مجهولو الهوية هجوماً معقداً في مدينة كابل على مكتب أمر الله صالح، المرشح لشغل منصب النائب الأول للرئيس أشرف غني. وقُتِل في هذا الهجوم ما مجموعه ٢١ مدنيا وأصيب ٥٠ مدنياً آخرين بجراح.

٨ – واستمرت أيضاً الأعمال التحضيرية لمراقبة الانتخابات ولحل المنازعات الانتخابية. وفي ٣٠ تموز/يوليه، وافق الرئيس على تعيين ١١٢ مفوضاً لمعالجة الشكاوى الانتخابية في الولايات ممن رشحتهم لجنة الشكاوى الانتخابية المركزية، من بينهم ٣٤ مفوضاً أوصت بتعيينهم اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، على النحو المطلوب بموجب قانون الانتخابات. وأدى مفوضو الولايات الجدد اليمين الدستورية في ٣ آب/أغسطس. وحتى ١٥ آب/أغسطس، تلقت لجنة الشكاوى الانتخابية ١٨ شكوى بشأن الحملة الانتخابية في الولايات الخمس، يتعلق معظمها بمزاعم إساءة استعمال الموارد الأمنية لأغراض

الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان مكاتبها المحلية والموجودة في الولايات في خدمة الناخبين والمرشحين بغرض تقديم الشكاوى بشأن انتهاكات الحقوق السياسية التي تُرتكَب خلال فترة الحملة الانتخابية أو في أثناء الانتخابات، وبدأ المعهدُ الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، وهو عبارة عن منظمة غير حكومية يوجد مقرها في العاصمة واشنطن، تدريبَ منظمات المجتمع المدني الأفغاني على مراقبة الانتخابات وأعلن عزمه على تدريب وكلاء المرشحين للانتخابات. ومع ذلك، فإن عدد مراقبي الانتخابات المسجلين لا يزال منخفضاً في معظم الولايات.

٩ - وتم الانتهاء من وضع ميزانية للانتخابات مقدارها ١٤٩ مليون دولار تعهدت الحكومة بتمويل ٩٠ دولار مليون دولار منها، وتم تمويل المبلغ المتبقي البالغ مقداره ٥٩ مليون دولار من خلال تعهدت الجهات المانحة لمشروع الأمم المتحدة لدعم الانتخابات، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ١ آب/أغسطس، وقّعت هيئات إدارة الانتخابات والأمم المتحدة وثيقة مشروع منقحة تعكس التعديلات المدخلة على العملية الانتخابية والميزانية لعام ٢٠١٩.

١٠ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الشواغل إزاء استخدام موارد الدولة في الأغراض الانتخابية. ففي ٢٥ حزيران/يونيه، نظَّم مجلسُ المرشحين الرئاسيين، الذي يمثل ثماني قوائم انتخابية للرئاسة مظاهرةً في ملعب غازي الرياضي في كابل، حيث دعوا الرئيس إلى الاستقالة من منصبه، وإتاحة إمكانية تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة الانتخابات. وبعد بدء فترة الحملة الانتخابية، واصل المجلس إثارة الشواغل بشأن التدخل المزعوم من جانب الرئيس في العملية الانتخابية. وفي ٢٩ تموز/يوليه، أبلغ المرشح الرئاسي شهاب حاكمي، وسائط الإعلام أن المجلس لا يزال يناقش موقفه من الانتخابات، في حين هدد بعض المرشحين بمقاطعة الانتخابات إذا لم تُعالج شواغلهم. وفي ١٣ تموز/يوليه، أعلن المرشحون الرئاسيون الثلاثة، وهم: الرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله، ومستشار الأمن القومي السابق حنيف أتمر، ومؤسس الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار، كل منهم على حدة، أنه شكل تحالفا للضغط من أجل إنشاء المزيد من آليات الشفافية لمنع إساءة استخدام موارد الدولة في الانتخابات. وفي ٣٠ تموز/يوليه، في خضم المناقشة العامة الجارية، أَبلغَ رئيس مؤسسة شفافية الانتخابات في أفغانستان محمد نعيم أيوب زاده، وسائط الإعلام أن عددا كبيرا من الموظفين العموميين يشاركون في الحملات الانتخابية باستخدام الموارد الحكومية، وحذر من أن هذه الممارسات قد تؤدي إلى فقدان الثقة في الانتخابات. وردا على شكاوى رسمية قُدمت إلى لجنة الشكاوى الانتخابية، أصدرت اللجنة في ١ آب/أغسطس، إنذاراً خطيا إلى كل من الرئيس والرئيس التنفيذي بخرق أنظمة الحملة الانتخابية، بطرق تشمل استخدام مرافق الدولة ومواردها المالية لأغراض الحملة الانتخابية. وفي هذا الإنذار، استشهدت اللجنة باستخدام المركبات التابعة للحكومة والمعدات المملوكة للدولة في أنشطة الحملة الانتخابية، فضلا عن مشاركة كبار المسؤولين الحكوميين في التجمعات الانتخابية.

١١ - وفي ١٩ تموز/يوليه، أصدر فريق دعم الانتخابات، الذي ترأسه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة الأمم المتحدة)، والذي يضم الجهات المانحة الرئيسية للانتخابات، بيانا أشار فيه إلى الشواغل العامة إزاء ضرورة المحافظة على أجواء تكفل تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين وأصحاب المصلحة. ورحب الفريق بالالتزام الذي أعلنه الرئيس والرئيس التنفيذي بإجراء انتخابات ذات مصداقية، ودعا كلا الزعيمين إلى التصرف على نحو يتسق مع قانون الانتخابات ومدونة قواعد السلوك، وضمان استقلال هيئات إدارة الانتخابات. وفي ٢١ تموز/يوليه، أصدرت المديرية المستقلة

للحكم المحلي أمرين يقضي أحدهما بتأجيل التوظيف على الصعيد دون الوطني لشغل الوظائف من الرتب المتوسطة والعليا إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية، ويوعز الأمر الآخر إلى المسؤولين الامتناع عن التدخل في الشؤون الانتخابية. وأعقب ذلك، قيام اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية بإصدار بيان صحفي في ٢٧ تموز/يوليه تُذِّكر بمقتضاه موظفي الخدمة المدنية بالتزاماتهم بموجب مدونة قواعد سلوك الموظفين وتدعوهم إلى الامتناع عن القيام بحملات انتخابية في أثناء ساعات العمل أو استخدام الموارد الحكومية لصالح المرشحين أو ضدهم. وفي التاريخ نفسهً، أصدرت هيئات إدارة الانتخابات بيانا صحفيا دعت فيه جميع أصحاب المصلحة، وبخاصة المرشحين ومؤيديهم، إلى الالتزام بالقانون، بما في ذلك الإجراءات واللوائح التي تنظم الحملات الانتخابية.

١٢ - وبدأت فترة الحملة الانتخابية الرئاسية الرسمية بوتيرة بطيئة في ٢٨ تموز/يوليه. وفي اليوم نفسه، شرع الرئيس والرئيس التنفيذي رسميا بحملاتهما الانتخابية، حيث عقد كل منهما تجمعات كبيرة في كابل. وأعقب ذلك، شروع المرشحين الرئاسيين الآخرين بإطلاق حملاتهم الانتخابية، بما في ذلك إطلاق عناية الله حافظ حملته الانتخابية في ٢٨ تموز/يوليه أيضاً، وإطلاق قلب الدين حكمتيار حملته الانتخابية في ١ آب/أغسطس، وإطلاق رحمة الله نبيل، المدير السابق للمديرية الوطنية للأمن حملته الانتخابية في ٣ آب/أغسطس، وإطلاق سيد نور الله جليلي حملته الانتخابية في ٤ آب/أغسطس. وأجَّلَ المرشحون الآخرون إطلاق حملاتهم الرسمية بحجة عدم وجود أجواء تكفل تكافؤ الفرص وعدم التيقن من تأثير عملية السلام على الانتخابات، باعتبارهما السببين الرئيسيين للتأخير. وفي ٦ آب/أغسطس، سحب أحد مرشحي الرئاسة زلماي رسول ترشيحه، وأعلن تأييده لقائمة الرئيس. وفي ٨ آب/أغسطس، وفي خضم تقارير تفيد بوجود توترات داخلية بين المرشحين المدرجة أسماؤهم في قائمته الرئاسية، أعلن السيد حنيف أتمر تعليق حملته الانتخابية بحجة تدخل الرئيس في العملية الانتخابية قائلاً إن عدم الاستقرار السياسي المتصل بالانتخابات يمكن أن يُعرّض عملية السلام للخطر.

١٣ - وبفضل الجهود المحلية والدولية، ازداد الزخم حيال التوصل إلى تسوية سياسية لإنهاء النزاع. وعقب زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو إلى كابل في ٢٥ حزيران/يونيه، عقد الممثل الخاص للولايات المتحدة لأفغانستان، زلماي خليل زاد محادثات مع حركة طالبان في الدوحة، في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه، تخللها توقف لمدة يومين من أجل مؤتمر الأفغان للسلام. وحضر هذا المؤتمر، الذي شاركت في استضافته قطر وألمانيا، ممثلون عن الحكومة الأفغانية بصفتهم الفردية، وممثلون عن الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، وطالبان، بموافقة جميع الأطراف. وأصدر المشاركون قراراً من صفحتين يتضمن دعوة جميع الأطراف إلى تلبية مطالب الشعب الأفغاني بإحلال السلام ”من خلال مفاوضات شاملة للجميع“ ودعا المشاركون أيضا إلى الإفراج عن السجناء، وحماية الهياكل الأساسية العامة، والحد من الخسائر بين المدنيين، وأشاروا إلى أن أفغانستان ما بعد الحرب سيكون لها نظام قانوني إسلامي يضمن حقوق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وفي الشؤون الثقافية الإسلامية وفق الإطار الإسلامي للقيم الإسلامية، وضمان المساواة بين جميع الفئات العرقية. واستأنف السيد خليل زاد وطالبان اجتماعاتهما في الدوحة ٣ آب/أغسطس واختتما محادثاتهما في ١١ آب/أغسطس.

١٤ - واستمرت الجهود الرامية إلى بناء توافق في الآراء على الصعيد الدولي دعماً لعملية السلام الأفغانية. وفي يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه، عُقد الاجتماع الثالث للمشاورات الثلاثية الأطراف المعنية

بعملية السلام الأفغانية في بيجين، وحضرها المبعوث الخاص للصين دينغ شي جون، وممثل الاتحاد الروسي زامير كابولوف، والسيد خليل زاد. وجرت المشاورات في صيغة موسعة، شملت مشاركة باكستان فيها. ورحبت البلدان الأربعة في بيان أصدرته بالاجتماعين اللذين عُقدا بين الأطراف الأفغانية في موسكو والدوحة، وحثت على الحد من العنف، ودعت إلى الشروع فوراً في إجراء مفاوضات فيما بين الأطراف الأفغانية تُعقد بين طالبان والحكومة وغيرهما من الأفغان.

١٥ - وقامت الحكومة بإعادة تشكيل ترتيباتها المؤسسية دعما لعملية السلام. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أعلن الرئيس تعيين رئيس ديوانه السابق، سلام رحيمي بمنصب وزير دولة لشؤون السلام. وفي ٢٧ تموز/يوليه، أصدر الرئيس مرسوما يقضي بحل أمانة المجلس الأعلى للسلام، وفي ٣١ تموز/يوليه، أعلنت الحكومة عن تشكيل فريق تفاوض مؤلف من ١٥ عضواً لتمثيل البلد في المحادثات التي تعقد مع حركة طالبان في المستقبل. ولم يتم الإعلان عن أسماء أعضاء الفريق.

١٦ - وفي يومي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٩، قامت نائبة الأمين العام بالاشتراك مع وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والمديرتين التنفيذيتين لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بزيارة إلى أفغانستان تم التركيز خلالها على موضوع المرأة والسلام والأمن. وأقرت كبيرات المسؤولين بالتقدم الكبير المحرز على مدى السنوات الثماني عشرة الماضية فيما يتعلق بحقوق المرأة، وأكّدن الحاجة إلى المشاركة الهادفة للمرأة في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك في عملية السلام والانتخابات. وشدّدن أيضا على أهمية إجراء عملية سلام شاملة للجميع، والتصدي للتمييز القائم على نوع الجنس، والانتماء الإثني، والاختلافات الإقليمية. وعقد الوفد أيضا اجتماعاً مع مجموعة متنوعة من النساء في كابل استضافتها السيدة الأولى، رولا غني، وسافر الوفد إلى ولاية باميان للاجتماع مع ممثلي مجتمعات محلية متنوعة، بما في ذلك النساء اللواتي يضطلعن بأعمال إزالة الألغام.

١٧ - وفي الاجتماعات التي عقدتها مع الرئيس والرئيس التنفيذي، شددت نائبة الأمين العام على أهمية إجراء عملية سلام شاملة للجميع، وإعادة بناء الثقة، والتصدي للتمييز القائم على أساس نوع الجنس، أو الأصل الإثني، أو الاختلافات الإقليمية.

١٨ - وفي إطار ولاية المساعي الحميدة المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، واصلت البعثة تعاملها مع ممثلي حركة طالبان بشأن المسائل المتصلة بعملية السلام، وحماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية. واجتمع ممثلي الخاص لأفغانستان ورئيس البعثة مع ممثلي الحركة في ٢٨ تموز/يوليه، في الدوحة، لمناقشة التقدم المحرز صوب المفاوضات فيما بين الأطراف الأفغانية، وركز بوجه خاص على أهمية مشاركة المرأة في عملية السلام، فضلا عن الحاجة إلى بناء الثقة من خلال الحد من العنف وتنفيذ تدابير أخرى لحماية المدنيين. وفي يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه، استضافت بعثة الأمم المتحدة اجتماعا في بيشكيك، شارك فيه علماء وممثلون من المجتمع المدني، ومسؤولون سابقون من بلدان المنطقة. وركزت المناقشات التي جرت في هذا الاجتماع، الذي حضره أيضاً ممثلون من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، على دور بلدان المنطقة في عملية السلام في أفغانستان وإمكانية تقديم الدعم الإقليمي إلى البلد بعد إحلال السلام فيه. وسلط المشاركون الضوء على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي بشأن السلام ودعوا الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور مركزي في أية عملية سلام في المستقبل.

١٩ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة العمل مع المجتمعات المحلية والسلطات الحكومية دون الوطنية على دعم حل النزاعات وتحقيق المصالحة، محلياً. ولغاية تاريخه من عام ٢٠١٩، بدأت بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ سبعة مشاريع جديدة من مبادرات السلام المحلية، بينما تواصل تنفيذ ثمانية مشاريع أخرى، تهدف غالبيتها إلى تعزيز الآليات المحلية لحل النزاعات وإلى دعم بناء السلام المستدام على الصعيد المحلي. وفي مشروع يجري تنفيذه في ولاية كُنر، يَسَّرت بعثة الأمم المتحدة إجراء مشاورات بين قبيلتين تُوِّجت في تشكيل مجلس سلام، حيث نجح الطرفان كلاهما وممثلو الحكومات دون الوطنية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين - ربعهم من النساء - في حل منازعات على الأراضي دامت على مدى عقود طويلة. وحظي هذا الاتفاق بتغطية واسعة في وسائط الإعلام المحلية، مما دفع شيوخ المجتمعات المحلية في الولايات الأخرى إلى التماس الدعم من بعثة الأمم المتحدة لحل النزاعات المحلية الأخرى.

باء - الأمن

٢٠ - ظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث وقع عدد مرتفع من الحوادث الأمنية. وفي الفترة من ١٠ أيار/مايو إلى ٨ آب/أغسطس، سجلت بعثة الأمم المتحدة ما مجموعه ٨٥٦ ٥ حادثة تتعلق بالأمن، مما يمثل زيادة بنسبة واحد في المائة مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الماضي. ووقع أكبر عدد من الحوادث في المنطقة الجنوبية، تلتها المنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية الشرقية، حيث شكلت نسبة الحوادث التي وقعت في تلك المناطق الثلاث ٦٣ في المائة من مجموع الحوادث. ولا تزال الاتجاهات الراسخة على حالها دون تغيير، حيث مثّلت الاشتباكات المسلحة البالغ عددها ٢٩٤ ٣ اشتباكاً نسبة قدرها ٥٦ في المائة من جميع الحوادث، على الرغم من الانخفاض بنسبة سبعة في المائة في عدد الاشتباكات المسلحة مقارنةً بنفس الفترة من عام ٢٠١٨. وظلت الحوادث المتصلة باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ثاني أكبر فئة من الحوادث، حيث سجلت نسبة قدرها ١٧ في المائة. وانخفض عدد التفجيرات الانتحارية بنسبة ٤٤ في المائة. وواصلت القوات الجوية العسكرية الأفغانية والدولية القيام بعدد مرتفع من الغارات الجوية، حيث تم تسجيل ٥٠٦ غارات خلال هذه الفترة، مما يمثل زيادة بنسبة ٥٧ في المائة مقارنةً بنفس الفترة من عام ٢٠١٨.

٢١ - ودارت رحى القتال بمستويات عالية باستمرار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والاستثناء الوحيد الذي سُجِّل حدَثَ على مدى أيام عطلة عيد الفطر، حيث انخفضت مستويات القتال بشكل ملحوظ تتماشى مع الاتجاهات السابقة، لأن القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة للحكومة كليهما خفَّضتا عملياتهما الهجومية. وعلى العكس من ذلك، لم يحدث أي تغيير في وتيرة القتال طوال شهر رمضان المبارك، حيث شنَّت العناصر المناوئة للحكومة عددا من التفجيرات الانتحارية وأعرب الطرفان كلاهما علنا عن عزمهما على الحفاظ على زخم العمليات. وتعتمد الجهود العسكرية الأفغانية والدولية اعتمادا كبيرا على الغارات الجوية ضد العناصر المناوئة للحكومة دفاعاً عن المراكز الحضرية الرئيسية، حيث شكلت الغارات الجوية على ولايتي هلمند وغزنة نسبة ٤٧ في المائة من العدد الإجمالي للغارات التي شنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية أيضا بتخصيص موارد كبيرة لتحسين الأمن على امتداد الطرق الرئيسية في جميع أنحاء أفغانستان، ولا سيما في ولايات غزنة، وزابل، بلخ، وجوزجان.

٢٢ - ولم تحقق القوات الموالية للحكومة ولا العناصر المناوئة للحكومة مكاسب ميدانية كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت ولاية قندهار أكثر مناطق النزاع احتداماً، تليها ولايتا هلمند وننكرهار. واستعادت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية السيطرة على ثلاثة مراكز إدارية، اثنان منها في مقاطعتي ديه ياك وخواجه عُمري في ولاية غزنة والثالث في مقاطعة بال شيراغ في ولاية فارياب. وسيطرت طالبان على مقاطعة قوش تبه في ولاية جوزجان وعلى مقاطعة كوران ومنجان في ولاية بدخشان، واجتاحت مؤقتا ثلاث مقاطعات، هي: مقاطعة شاموليزاي في ولاية زابل ومقاطعة معروف في ولاية قندهار، ومقاطعة ديلاه في ولاية بكتيكا. وعلى الرغم من عدم وجود تهديدات كبيرة لسيطرة الحكومة على عواصم الولايات، فقد أُبلغ عن ارتفاع مستويات نشاط حركة طالبان بالقرب من عواصم الولايات التالية: فراه وقندز وغزنة.

٢٣ - وواصلت العناصر المناوئة للحكومة شن هجمات على المجمّعات البارزة، حيث أُبلغ عن وقوع ٢٢ تفجيراً انتحارياً خلال هذه الفترة بالمقارنة مع ٣٩ تفجيراً في الفترة نفسها من عام ٢٠١٨، وثمانية تفجيرات في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأبلغ عن وقوع ١٠ تفجيرات انتحارية في مدينة كابل، بما في ذلك ثلاثة تفجيرات معقدة: تفجير في ١ تموز/يوليه استهدف مجمع اللوجستيات التابع لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وتفجير في ٢٨ تموز/يوليه، استهدف مجمع حزب الاتجاه الأخضر الذي يرأسه أمر الله صالح، وتفجير في ٧ آب/أغسطس، استهدف مقر الشرطة في دائرة الشرطة السادسة في كابل. ووقع تفجيران انتحاريان هامان آخران: أحدهما وقع في ٣٠ أيار/مايو واستهدف مقر الشرطة الوطنية الأفغانية في مقاطعة شهيدي حساس في ولاية أروزكان، والآخر وقع في ١٨ تموز/يوليه واستهدف مقر شرطة الولاية في مدينة قندهار. وقد أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن التفجيرين كليهما.

٢٤ - وما زال تنظيمُ الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان صامداً. وواصلت القوات العسكرية الأفغانية والدولية عملياتها بوتيرة عالية ضد معاقل هذه الجماعة في ولايتي ننكرهار وكُنر، مما أسفر عن تآكل بعض هياكل قيادة تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، ولكن لا يزال هذا التنظيم يتنافس مع طالبان في المنطقة الشرقية ويحتفظ بقدرة تشغيلية في مدينة كابل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُسب ١٨٣ حادثا إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان بالمقارنة مع ٩٣ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان مسؤوليته عن التفجيرات الانتحارية الأربعة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقابل ١٥ في نفس الفترة من عام ٢٠١٨، وعن تفجيرين في ولاية كابل وأربعة تفجيرات في ولاية ننكرهار. ونُفذت جميع التفجيرات الانتحارية باستخدام انتحاري وحيد يرتدي حزاماً مفخخاً بجهاز متفجر يدوي الصنع.

٢٥ - ووقعت ثماني حوادث شملت موظفي الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن هذه الحوادث ثلاث حوادث تخويف، وحادثتان إجراميتان، واشتباك مسلح واحد، ولم تقع حوادث اختطاف.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٦ - ظهرت علامات تدل على حدوث تحسّن في العلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان. ففي ١٠ حزيران/يونيه، عقَدَ البلدان أول جلسة استعراض على المستوى التقني لخطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن. وفي يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، قام الرئيس بزيارة إلى باكستان اجتمع خلالها مع رئيس الوزراء عمران خان، ووزير الخارجية شاه محمود قريشي. وفي أثناء هذه الزيارة، أعرب

الرئيس عن أمله في أن يتمكن البلدان من ”الانتقال من النزاع إلى التعاون“. وأصدر مكتب رئيس وزراء باكستان بيانا أشار فيه إلى أن الجانبين اتفقا على فتح ”فصل جديد من الصداقة والتعاون“. وفي الوقت نفسه، تعهدت باكستان بمواصلة دعم المحادثات بين الولايات المتحدة وطالبان.

٢٧ - وواصلت أفغانستان تعاونها مع بلدان المنطقة من خلال المحافل المتعددة الأطراف. وفي يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه، حضر الرئيس مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون في بيشكيك، حيث أكد على الحاجة إلى التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي بشأن السلام، واقترح عدة آليات لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، عُقد في أنقرة، اجتماع لكبار المسؤولين في عملية قلب آسيا - اسطنبول. وركز الاجتماع على تنفيذ تدابير بناء الثقة في إطار عملية قلب آسيا - اسطنبول. وفي ٢٢ تموز/يوليه، شارك وفد أفغاني في المؤتمر الإقليمي المشترك بشأن مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات المعقود بمقتضى الإطار نفسه. وشدد المشاركون على الحاجة إلى وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة تجارة المخدرات غير المشروعة كجزء من جهود مكافحة الإرهاب. وفي ٦ آب/أغسطس، أصدر سفراء أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في كابل، إعلانا مشتركا أكدوا فيه دعمهم لإجراء عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمام المبادرة فيها، وشددوا على أن السلام والاستقرار في أفغانستان يعني السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

٢٨ - وكمؤشر على توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بين البلدان المجاورة، اجتمع ممثلو أفغانستان وتركمانستان في ١٧ حزيران/يونيه في مدينة هرات لمناقشة التجارة والترابط. وتم التوقيع على مذكرتي تفاهم بين إداريتي السكك الحديدية في أفغانستان وتركمانستان بشأن مشروع السكة الحديدية التي تربط بين توراغوندي وهيرات. وفي ١ تموز/يوليه، اجتمع رئيس وزراء أوزبكستان عبد الله أريبوف مع الرئيس التنفيذي لأفغانستان في ولاية بلخ. واتفق الوفدان على مد خط كهرباء سورخان بول إيخمري بين أوزبكستان وأفغانستان. وعُقد الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية الأفغانية الأوزبيكية المعنية بالتعاون التجاري والاقتصادي في طشقند، في ١٧ تموز/يوليه.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٩ - في ٣٠ تموز/يوليه، أصدرت بعثة الأمم المتحدة تقريرها نصف السنوي لعام ٢٠١٩ بشأن المستجدات في مجال حماية المدنيين في النزاع المسلح. ووثّقت البعثة سقوط ٨١٢ ٣ ضحية في صفوف المدنيين (٣٦٦ ١ قتيلا و ٤٤٦ ٢ جريحا) خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٢٧ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويعزى هذا الانخفاض الإجمالي في عدد الإصابات إلى انخفاضٍ في عدد الضحايا المدنيين من جراء التفجيرات الانتحارية التي تنفذها العناصر المناوئة للحكومة، في حين زادت الخسائر في صفوف المدنيين من جراء الغارات الجوية وعمليات التفتيش التي تقوم بها القوات الموالية للحكومة. واستمرارا للاتجاه السائد في الربع الأول من عام ٢٠١٩، تعزى غالبية الإصابات في صفوف المدنيين إلى العناصر المناوئة للحكومة، في حين تُعتَبر القوات الموالية للحكومة مسؤولةً عن وقوع وفيات في صفوف المدنيين أكثر من العناصر المناوئة للحكومة. وتُعْزِي بعثةُ الأمم المتحدة نسبة ٥٢ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى العناصر المناوئة للحكومة (٣٣ في المائة تُعزَى لطالبان و ١١ في المائة إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، وثلاثة في المائة إلى عناصر غير محددة مناوئة للحكومة)، جرى توثيق أكثر من نصفها بأنها ناجمة عن استهداف متعمد

للمدنيين. وتعزى نسبة ٣٧ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى القوات الموالية للحكومة (١٨ في المائة منها إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، و ١٢ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية، واثنان في المائة إلى الجماعات المسلحة الموالية للحكومة، وتعزى النسبة المتبقية إلى قوات متعددة أو غير محددة الهوية من القوات الموالية للحكومة). وتُعزَى النسبة المتبقية من الخسائر في صفوف المدنيين إلى القوات المناوئة للحكومة والعناصر الموالية للحكومة على السواء، بما في ذلك من جراء تبادل إطلاق النار.

٣٠ - ووثقت البعثة عددا من الإصابات في صفوف المدنيين نتيجة الاشتباكات البرية أقل بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بالأشهر الستة الأولى من ٢٠١٨. ومع ذلك، ظلّت الاشتباكات البرية السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين خلال النصف الأول من ٢٠١٩، فتسبّبت بثلث إجمالي هذه الإصابات. وشكّلت نسبة الإصابات الناجمة عن استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لشن الهجمات الانتحارية وغير الانتحارية ٢٨ في المائة من جميع الإصابات في صفوف المدنيين وانخفضت هذه الإصابات نتيجة استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لشن الهجمات الانتحارية بنسبة ٧٩ في المائة. أما الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن العمليات الجوية فقد زادت بنسبة ٣٩ في المائة مقارنة بنفس الفترة من ٢٠١٨، وقد شكّلت ١٤ في المائة من جميع الإصابات في صفوف المدنيين، في حين ازدادت الإصابات في صفوف المدنيين جراء عمليات البحث بنسبة ٧٩ في المائة، وهو ما يمثل ستة في المائة من مجموع الضحايا المدنيين. ولا تزال النساء والأطفال يتأثرون تأثيرا شديدا بالعنف المرتبط بالنزاع، ويمثلون ٤٢ في المائة من مجموع الضحايا المدنيين.

٣١ - وفي الفترة الفاصلة بين ١ نيسان/أبريل و ٣٠ حزيران/يونيه، تحققت فرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة من سبعة حوادث استهدفت مدارس وأشخاصاً مرتبطين بها. ويمثل هذا انخفاضا كبيرا مقارنة بعدد الحوادث التي تم التحقق منها خلال الربع السابق والتي بلغ عددها ١٨ حادثة. ونُسبت خمسة حوادث إلى حركة طالبان وواحدة إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان وواحدة إلى الجيش الوطني الأفغاني. ووقعت ثلاث هجمات استهدفت مدارس عن عمد، وهي هجوم عشوائي ألحق ضرراً بمدرستين، وضرراً عارضاً بمدرسة واحدة، وحادثتان انطويتا على تهديدات وجّهت للمدرّسين والطلاب.

٣٢ - وتحققت فرقة العمل من ١٢ حادثة استهدفت مستشفيات وأفراد مشمولين بالحماية، مقابل ٢٦ حادثة في الربع السابق. ونُسبت ثمانية حوادث إلى حركة طالبان وواحد لكل من الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية والقوات العسكرية الدولية ومجموعة معارضة مسلحة غير محددة. ووقعت ثلاث حالات قتل أو إصابة متعمدة لموظفي الرعاية الصحية؛ وثلاث عمليات اختطاف؛ وهجوم عشوائي؛ وثلاث حالات انطوت على أضرار عرضية؛ وإطلاق تهديدين. وفي المجموع، تضرر ٣١ مرفقا من مرافق الرعاية الصحية و ٢٠ عاملا من موظفي الرعاية الصحية.

٣٣ - وتحققت فرقة العمل من ثماني حوادث تجنيد أطفال واستخدامهم، شملت ١٩ فتى، مقارنة بحادثتين شملتا أربعة فتيان في الربع السابق. وفي الحوادث الست المنسوبة إلى حركة طالبان، شارك فيها ١٧ فتى، وكان لهم دور قتالي. وتضمّنت إحدى الحوادث المنسوبة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية تجنيد فتى واستخدامه. وجُنّد فتى آخر لأغراض جنسية من قبل الشرطة المحلية الأفغانية وقادة الميليشيات الموالية للحكومة. وتحققت فرقة العمل من حادثتي اختطاف (ارتكبتهما حركة طالبان وكان ضحيتهما فتَيان، قُتل واحد وأُطلق سراح الآخر، مقارنةً بحادثتين في الربع السابق وقع ضحيتهما أربعة فتيان. وعلاوة على

ذلك، تحققت فرقة العمل من حادثتي عنف جنسي (وقعت ضحيتهما فتاتان اغتصبتهما حركة طالبان وفتى استخدمه قادة الميليشيا الموالية للحكومة وقادة الشرطة المحلية الأفغانية في الأغراض الجنسية (غلام راقص)، مقارنةً بحادثتين في الربع السابق وقع ضحيتهما فتَيان.

٣٤ - وواصلت الحكومة النهوض بحقوق المرأة وتعزيزها وحمايتها. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، بدأت اللجنة التشريعية التابعة لوزارة شؤون المرأة استعراض مشروع لائحة بشأن صناديق الطوارئ لضحايا العنف ضد المرأة، ترمي إلى ضمان تخصيص الأموال لهذا الأمر في الميزانية الوطنية العادية، بما في ذلك إنشاء آلية شفافة لإدارة الصناديق. وتُجري لجنة فنية تقودها وزارة شؤون المرأة استعراضا لقانون عام ٢٠٠٩ بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. وبمساعدة من برنامج دعم قطاع العدل في أفغانستان الذي تدعمه الولايات المتحدة، أعدت وزارة شؤون المرأة تقييما لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في أفغانستان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧ وقدمتها إلى مجلس الوزراء.

٣٥ - واتخذت الحكومة أيضا خطوات لمحاربة الإفلات من العقاب على الاستغلال والتحرش الجنسيين. وفي ١١ تموز/يوليه، أُحيلت قضية تحرش جنسي مزعومة رفعتها لاعبات كرة قدم أفغانيات إلى المحكمة عملاً بأحكام القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. واتُّهم رئيس اتحاد كرة القدم الأفغانية السابق وخمسة أفراد آخرين بارتكاب الاغتصاب والتحرش الجنسي وإساءة استعمال الاختصاص وبإخفاء الجريمة؛ ولا يزال جميع المشتبه فيهم فارّين. وفي ١٧ تموز/يوليه، أثناء مؤتمر وطني للتنسيق بين الكيانات المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة استغرق أربعة أيام، أعلن المدعي العام عن إنشاء إدارة خاصة لمكافحة التحرش التي تتعرّض له المرأة في مكان العمل. وفي ٢٥ تموز/يوليه، أصدر الرئيس أمرا رئاسيا يُنشئ أمانة خاصة ضمن اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان للتحقيق في الادعاءات الأخيرة المتعلقة بالتحرّش بالنساء في المؤسسات الحكومية.

٣٦ - ونظر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، في التقرير الوطني عن الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لأفغانستان (A/HRC/WG.6/32/AFG/1).وفي تقريره الختامي (A/HRC/41/5)، قدم الفريق العامل ٢٥٨ توصية. وفي الدورة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان التي عُقدت في تموز/يوليه، قبلت حكومة أفغانستان ٢٣٥ توصية من تلك التوصيات، وأحاطت علما بـ ٢٢ توصية أخرى منها، وقبلت توصية واحدة جزئيا. وتتناول التوصيات التي أُحيط بها علما وقف تنفيذ عقوبة الإعدام أو إلغائها والانضمام إلى معاهدات حقوق الإنسان وغيرها من المعاهدات التي ليست أفغانستان دولة طرفا فيها.

٣٧ - وفي ١٧ تموز/يوليه، عيّن الرئيس تسعة مفوضين جدد في اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، أربعة منهم من النساء، بمن فيهم رئيستها، شهرزاد أكبر. وعُيّنت سيما سمر، التي تولّت رئاسة اللجنة منذ إنشائها في ٢٠٠٢، مبعوثة خاصة للرئيس ووزيرة دولة لحقوق الإنسان والعلاقات الدولية. وفي بيان صدر في ١٩ تموز/يوليه، انتقد الفريق العامل المشترك المعني بالمجتمع المدني عملية اختيار المفوضين الجدد بسبب عدم امتثالها للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس).

٣٨ - وظل الصحفيون والعاملون في وسائط الإعلام عرضة للعنف المتصل بالنزاع. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة خمس حوادث أسفرت عن إصابة صحفيَيْن (ذكور) وتوجيه تهديدات لثلاثة آخرين (من بينهم امرأة واحدة)، فضلا عن توجيه تهديدات لمحطة إذاعة ومحطة التلفزيون. وعلاوة على ذلك،

وُجّهت تهديدات لأربعة نشطاء من نشطاء المجتمع المدني (من بينهم ثلاث نساء) بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان. ونُسبت جميع هذه الحوادث إلى حركة طالبان. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، نشرت حركة طالبان بيانا حذّرت فيه وسائط الإعلام من الاستمرار في بث الدعاية المناهضة للجهاد التي تدفع ثمنها الحكومة، أو أنها ستعتبر هذه الوسائط أهدافا عسكرية. وخلال الاجتماع السادس والعشرين للجنة المشتركة بين الحكومة ووسائط الإعلام التي يرأسها النائب الثاني للرئيس، سارور دانيش، شجعت الحكومة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية على مواصلة عملها المعتاد ووعدت بزيادة التدابير الأمنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة ثماني مناسبات بمشاركة ٥٢٨ شخصا من بينهم ١٥٠ امرأة بشأن تعزيز حقوق الإنسان، ومنع نشوب النزاعات، والوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير.

رابعا – تنسيق المساعدة الإنمائية

٣٩ – في ٢٢ تموز/يوليه، عقدت حكومة أفغانستان بالاشتراك مع الأمم المتحدة الاجتماع الثاني والعشرين للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي يشترك في رئاسته وزير المالية بالنيابة، محمد همايون قيومي وممثلي الخاص. وقُسّم الاجتماع إلى ثلاث جلسات. وفي الجلسة الأولى، التي خُصّصت لتناول إطار جنيف للمساءلة المتبادلة، ركّزت المناقشات على التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مكافحة الفساد وغيرها من مقاييس المساءلة. وأشارت الجهات المانحة إلى إحراز بعض التقدم بشأن الإصلاحات، بما في ذلك التوظيف في الخدمة المدنية على أساس الجدارة وإنشاء لجنة الوصول إلى المعلومات، ولكنها دعت إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب على الفساد الذي يمارسه المسؤولون الرفيعو المستوى، وتحسين الإبلاغ لفائدة مقاييس مكافحة الفساد. وأفادت الحكومة أنها حقّقت رسميا أحد أهداف الإطار من خلال تحديث استراتيجية مكافحة الفساد لعام ٢٠١٧ في أواخر ٢٠١٨. بيد أن الإطار الزمني للاستراتيجية لا يغطي إلا الفترة الممتدة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ولم تُفّعل حتى الآن آلية لوضع استراتيجية المتابعة. وقد بطّأت حالات التأخير في تنفيذ قانون مكافحة الفساد، ولا سيما تأخّر إنشاء لجنة لمكافحة الفساد، وتيرة الإصلاحات الشاملة لمكافحة الفساد.

٤٠ – وفي الجلسة الثانية، المخصصة لمسائل النمو والتنمية والسلام، عرضت الحكومة خططها للمعجّلات الاقتصادية، مع التركيز على الزراعة والتخطيط الحضري والبنية التحتية للكهرباء. وسلّطت الجهات المانحة الضوء على ضرورة الحد من اعتماد البلد على المعونة ومكافحة الاقتصاد غير المشروع. أما الجلسة الثالثة، التي بُحث فيها التنسيق بين القطاعات، فركّزت على قطاعي التعليم والصحة، مع التشديد على تحسين تنسيق المعونة. وفي ختام الاجتماع، اتفق المجتمع الدولي والحكومة على إجراء تقييم مشترك من أجل وضع آليات إبلاغ أكثر فعالية لإطار جنيف للمساءلة المتبادلة.

٤١ – وواصلت الحكومة تنفيذ سياستها المتعلقة بالحوكمة على المستوى دون الوطني. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أنشأ الرئيس المجلس الأعلى لمحافظي المقاطعات تحت قيادته للتأكد من أن المقاطعات تأخذ على عاتقها مسؤوليات متزايدة فيما يتعلق بالتنمية المحلية. وفي ٢٤ تموز/يوليه، قدّمت المديرية المستقلة للحكم المحلي قانون المجالس المحلية، الذي كان قد أُقر في ٥ آذار/مارس ٢٠١٩، إلى السلطات دون الوطنية والمجتمع المدني في خمس ولايات، من أجل إذكاء الوعي وتوفير التوجيه بشأن تنفيذ القانون. وفي ٢٨ تموز/يوليه، وقّعت المديرية على مذكرة تفاهم مع منظمات المجتمع المدني، من أجل تشجيع زيادة التعاون بشأن الحوكمة والتنمية على الصعيد دون الوطني.

٤٢ - وأُحرز أيضا تقدم نحو إصلاح الخدمة المدنية. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أبلغت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية عن إنجاز التوظيف القائم على الجدارة بنجاح لـ ٥٠٠ ١١ منصب تعليمي و ٥٠٠ ٦ وظيفة لموظف خدمة مدنية مبتدئ في العاصمة والولايات منذ بدء عملية التوظيف هذه في ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، اجتاز ما مجموعه ٥٥ محافظًا من محافظي المقاطعات ورؤساء الدوائر التنفيذية في الولايات برنامج القيادة الجديد لمدة أسبوعين الذي بدأ تنفيذه في ٢٢ حزيران/يونيه والذي يديره معهد الخدمة المدنية في أفغانستان، ويهدف إلى تدريب موظفي الخدمة المدنية رفيعي المستوى الذين يعملون على المستوى دون الوطني.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض ناتج مركز العدالة لمناهضة الفساد. ففي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، نظرت المحكمة الرئيسية في المركز في قضيتين، واحدة كل شهر، شملتا ستة متهمين وأسفرتا عن تبرئة متهم واحد وإدانة المتهمين الخمسة الباقين. وأصدرت المحكمة أيضا أحكاما قضائية، وقبلت باختصاص النظر في قضيتين نشأتا عن الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨. وبتّت محكمة الاستئناف في المركز في قضية واحدة، وهي استئناف قدّمه نائب وزير سابق ضد حكم أصدرته المحكمة الابتدائية بالإدانة والسجن لمدّة ثلاث سنوات. بيد أن سلامة مسؤولي قطاع العدالة تظلّ مثار قلق. ففي ٦ تموز/يوليه، تعرّض محامي الادعاء في المركز وهو في طريقه إلى العمل إلى إطلاق نار أدّى إلى مقتله. وأُطلق النار أيضا على موظف إداري كان يرافق محامي الادعاء إلا أنه نجا من الهجوم. ومن ضمن قائمة ضمّت ١٢٧ مذكرة توقيف و ١٢٨ أمر استدعاء، ظلّت ٧١ مذكرة توقيف (٢٢ خارج أفغانستان) و ٨٢ أمر استدعاء (٥ خارج أفغانستان) قيد التنفيذ، في حين أدين شخص واحد فقط مدرج في القائمة وتمت تبرئة اثنين في حكم نهائي. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٩، كان مركز العدالة لمناهضة الفساد قد بتّ منذ إنشائه عام ٢٠١٦ في ما مجموعه ٥٩ قضية شملت ٢٢٩ مدعى عليه، فأدان ١٨٣ متّهما وبرَّأَ ٤٤.

٤٤ - ولا يزال الاقتصاد الأفغاني يواجه تحديات كبيرة. وفي ٢١ تموز/يوليه، أصدر البنك الدولي تقريره نصف السنوي Development Update Afghanistan (الجديد في التنمية في أفغانستان)، الذي أورد معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨ قدره ١,٨ في المائة، بانخفاض عن ٢٠١٧ حيث بلغ معدّل النمو ٢,٧ في المائة. وردّ البنك الدولي هذا التراجع إلى انخفاض الإنتاج الزراعي نتيجة الجفاف الذي أصاب البلد في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، فضلا عن تدهور الثقة في الأعمال التجارية نتيجة استمرار النزاع، وتفاقم التقلبات السياسية بسبب الانتخابات، وعدم اليقين بشأن عملية السلام. وأشار البنك الدولي في تقريره إلى تقديرات بزيادة الفقر في ٢٠١٨، بسبب تراجع نصيب الفرد من الدخل، ولا سيما في المناطق الريفية. وأشار البنك الدولي أيضا إلى أن الإدارة المالية لا تزال قوية، إذ قُدّرت نسبة الفائض المالي العام بـ ٠,٧ في المائة في ٢٠١٨ وتحسّن معدل تنفيذ الميزانية فبلغ ٩٢ في المائة بعد أن كان ٨٣ في المائة في ٢٠١٧.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٤٥ - لا يزال النزاع الذي طال أمده يسبب مستويات قصوى من الأذى الجسدي والنفسي، ويشرّد أعدادا كبيرة من السكان، ويزيد من تفاقم ذلك عدم الاستقرار السياسي والجفاف والكوارث الطبيعية المفاجئة وانعدام الأمن الغذائي والفقر. وقد أدّت هذه العوامل إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان. ففي الفترة الممتدة من ١٦ نيسان/أبريل و ٢٩ تموز/يوليه، شُرّد ما يناهز ٠٠٠ ٤٨ شخص، ليبلغ مجموع

المشرّدين الداخليين الجدد ٢٠٦ ٠٠٠ شخص منذ بداية ٢٠١٩. وكان أكثر من نصف هؤلاء (٥٨ في المائة) أطفال دون الثامنة عشرة. ورغم زيادة معدل التشريد المتصل بالنزاع في ٢٠١٩ بنسبة ٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من ٢٠١٨، لا توجد بعد أي إمكانية لعودة العديد من الأسر المشردة في القريب العاجل إلى مناطقها الأصلية. ولا يزال المشردون داخليا الذين يعيشون في مستوطنات مؤقتة يواجهون ظروفا صعبة، بما في ذلك انعدام الخدمات الضرورية الأساسية ما عدا التوفير الأولي للمساعدة الإنسانية.

٤٦ - وبسبب القتال الدائر بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها، شُرّد ٢٨ ٩٨٢ شخصا من قضاء بهارك ونماك آب وإشكَمِش في ولاية تخار إلى عاصمة الولاية، تالقان. وزوّدت الحكومة والوكالات الإنسانية الأسر المعيشية المتضررة بالمساعدة الطارئة الأساسية، بما في ذلك الملجأ ومواد الإغاثة العاجلة.

٤٧ - وانتهت عملية المساعدة الإنسانية التي قدّمت للمشرّدين بسبب الجفاف في حزيران/يونيه بعد تقديم مساعدات غذائية ومدخلات زراعية وغيرها من أشكال المساعدة الإنسانية لزهاء ٥,٢ مليون شخص. ومع ذلك، يعيش الآن قرابة ١٠٠ ٠٠٠ شخص، نزحوا إلى المراكز الحضرية في هرات وبادغيس نتيجة للجفاف في ٢٠١٨، في حالة تشرد طويلة الأمد. وقد أثّرت الفيضانات المبكرة التي أصابت البلد في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو على آلاف الأسر. وقدّمت الحكومة والشركاء في المجال الإنساني المساعدة الطارئة إلى أكثر من ٣٠٠ ٢٦٥ شخص من المتضررين من الفيضانات.

٤٨ - وأظهرت الدراسة الاستقصائية الأخيرة للتغذية في أفغانستان أن ٢٢ من أصل ٣٤ ولاية تجاوزت حدّ سوء التغذية الحاد وقت إعداد هذا التقرير. ومنذ ١٦ أيار/مايو، أرسلت الأمم المتحدة وشركاؤها ٣٦٢ طنا من الأغذية المغذية المتخصصة إلى المراكز الصحية في جميع أنحاء البلاد لدعم ٠٠٠ ٩٩ طفل دون سن الخامسة و ٧٠٠ ٤٦ امرأة حامل ومرضع يعانون من سوء التغذية الحاد.

٤٩ - وخلال أشهر الصيف، من المرتقب أن تُحسّن المحاصيل الزراعية الصيفية الجارية الحالة التغذوية، على الرغم من أن مسألة انعدام الأمن الغذائي المزمن سوف تستمر في كثير من أنحاء البلد. ومن المتوقع أن يكون لسقوط الأمطار بالمعدل المتوسط أو فوق المتوسط وتحسّن ظروف المراعي وإنتاج القمح في ٢٠١٩ أثر إيجابي على الأمن الغذائي للعديد من الأسر المعيشية. وقد أظهرت التقييمات الأخيرة زيادة في الإنتاج قدرها ٤٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من ٢٠١٨ وزيادة طفيفة في أسعار بيع الماشية. ولكن أثر الآفات الزراعية والأمراض وخسائر ما بعد الحصاد والفيضانات الأخيرة لا يزال مجهولا.

٥٠ - وفي حين تراجع عدد الأفغان غير الحاملين للوثائق الثبوتية العائدين من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان بأكثر من الثلث مقارنة بعام ٢٠١٨، فقد ارتفع عدد الأفغان العائدين من تركيا. ففي الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٩، عاد إلى أفغانستان ٠٧٦ ٢٦٨ شخصا من غير الحاملين للوثائق الثبوتية، من بينهم ٥٤٣ ١٠٩ شخصا عادوا من جمهورية إيران الإسلامية (منهم ٩٩٥ ٤٥ شخصا عادوا طوعا و ٥٤٨ ٦٣ شخصا رُحّلوا)، و ٧٣٧ ٤ شخصا عادوا من باكستان (١٢٣ ٤ شخصا عادوا طوعا و ٦١٤ شخصا رُحّلوا) و ٥٢٤ ١ شخصا عادوا من دول أوروبا ومن تركيا (٣٧٢ شخصا عادوا طوعا و ١٥٢ ١ شخصا رُحّلوا، من بينهم ٨٩٣ شخصا رُحّلوا من تركيا). وخلال الفترة نفسها، عاد ٠٨١ ٤ لاجئا مسجلا إلى البلد، معظمهم من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وكان عدد اللاجئين المسجلين العائدين إلى أفغانستان أقل بنسبة ٥٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من

٢٠١٨. وفي باكستان، يستمر توزيع بطاقات ”مواطن أفغاني“ على الأفغان الذين لا يحملون وثائق ثبوتية. وحتى ٤ تموز/يوليه، تلقّى ٥١١ ٥٤٦ أفغانيا بطاقات من أصل ما مجموعه ٠٠٠ ٨٧٩ أفغاني لا يحملون وثائق ثبوتية كانوا قد تسجّلوا للحصول عليها. ويُسمح لحاملي هذه البطاقة البقاء في باكستان حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ولا تزال إمكانية تمديد الإقامة قيد المناقشة.

٥١ - وما زال النزاع يولد طلبا متزايدا على خدمات علاج الصدمات. ففي الفترة بين ١٦ أيار/مايو و ١٦ آب/أغسطس، بلغ عدد حالات المصابين بصدمات الذين تم علاجهم ٢٣٢ ٢٤ حالة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من ٢٠١٨. وكانت الحاجة إلى رعاية المصابين بالصدمات مرتفعة بشكل خاص في ولايات ننكرهار وقندهار وهلمند وزابل وغزنة، حيث تسببت الاشتباكات في خسائر فادحة وتقلصت إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم ١٥ شريكا من الشركاء في مجموعة الصحة استشارات إلى ٩٢٣ ٤٨ شخصا، بلغت نسبة النساء والفتيات منهم ٦١ في المائة.

٥٢ - وأُبلغ عن وقوع ١٢ حالة مؤكدة من حالات شلل الأطفال خلال النصف الأول من ٢٠١٩، حالتان في قندهار، وخمس حالات في هلمند، وأربع حالات في أروزكان، وحالة واحدة في كنر. ويظلّ السبب الرئيسي لاستمرار انتقال شلل الأطفال في البلد هو صعوبة الوصول إلى الأطفال بسبب فرض حركة طالبان حظرا على جميع أنشطة التحصين ضد شلل الأطفال في المنطقة الجنوبية، وعلى وجه الخصوص، وقعت ١١ حالة من حالات شلل الأطفال الـ ١٢ المبلّغ عنها في المناطق المتضررة من الحظر الذي تفرضه حركة طالبان. وفي ضوء الحظر، نُفّذت خطة طوارئ للحفاظ على مناعة السكان، بما في ذلك القيام بالتحصين من موقع إلى موقع، وتطويق المناطق التي يتعذر الوصول إليها بفرق دائمة لتحصين العابرين، وإدراج التحصين ضد شلل الأطفال خلال حملات التحصين ضد الحصبة، والتركيز على تعزيز التحصين الروتيني في المناطق التي يتعذر الوصول إليها. ولا تزال أنشطة التحصين التكميلية، من قبيل الفرق الدائمة لتحصين العابرين وتحصين المسافرين عبر الحدود، تصل إلى أكثر من مليون طفل كل شهر.

٥٣ - وفي الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠١٩، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها بتطهير ٤,٧ كيلومترات مربعة من الأراضي الملوثة من المتفجرات العالية الأثر، مما عاد بالفائدة على ٣٤ جماعة محلية. واستجابة لما أعرب عنه العائدون من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية من شواغل تتعلق بحمايتهم من الأخطار، استفاد نحو ٧٢٩ ١١٤ شخصا في أفغانستان من برامج للتوعية بالمخاطر ممولة من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٤ - وقد تسبّب استمرار الاستخدام العشوائي وغير المشروع لأجهزة متفجرة مرتجلة معدّة بشكل صفائح ضغط تنفجر بفعل الضحية من قبل العناصر المناوئة للحكومة في سقوط ٢٠٥ ضحايا من المدنيين (٥٨ وفاة و ١٤٧ إصابة) في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩. ووقع أكثر من نصف تلك الإصابات في المنطقة الجنوبية من أفغانستان. ولا تزال هذه الأجهزة تشكل زهاء ٥٠ في المائة من ضحايا الألغام في أفغانستان.

٥٥ - ولا يزال انعدام الأمن على نطاق واسع والتلوث بالألغام ووعورة التضاريس تُشكّل عراقيل تعترض سبيل إيصال المساعدات الإنسانية وسلامة العاملين في المجال الإنساني. ومن ١ كانون الثاني/يناير حتى ٨ آب/أغسطس، قُتل ٢٤ عاملا من العاملين في مجال تقديم المعونة وأصيب ٢٩ واختطف ٣٠، في

حين قتل ٢٧ عاملا وجُرح ٥٥ واختُطف ٨٧ في ٢٠١٨. وفي المجموع، وقعت ٢٨٨ حادثة مرتبطة بالمعونة الإنسانية ضد العاملين في مجال المعونة/الأصول/الأنشطة خلال الأشهر السبعة الأولى من ٢٠١٩. وخلال عام ٢٠١٨ بأكمله، وقعت ٣٨٢ حادثة من هذا النوع. وتواصلت الهجمات المتعمدة على المرافق الصحية والعاملين في المجال الصحي، مما تسبب في وفيات وإصابات في صفوف الموظفين وإغلاق قسري للمرافق الصحية.

٥٦ - وفي خطة الاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تم تحديد عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في عام ٢٠١٩ بنحو ٦,٣ ملايين شخص، وقُدمت طلبات بقيمة تقارب ٦١٢ مليون دولار للوصول إلى ٤,٥ مليون شخص خلال هذا العام. ووفقا لدائرة التتبع المالي، تم تلقي مبلغ قدره ١٦٣,٥ مليون دولار لتمويل الأنشطة الإنسانية حتى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٩، وهو ٢٦,٧ في المائة من مجموع التمويل المطلوب للاستجابة الإنسانية في ٢٠١٩. وعلى الرغم من النقص في التمويل، استطاع الشركاء في المجال الإنساني تقديم المساعدة إلى ٢,٧ مليون شخص حتى نهاية آذار/مارس.

سادسا - مكافحة المخدرات

٥٧ - في ٢٩ تموز/يوليه، أصدرت الأمم المتحدة الجزء الثاني من الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٨: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والسلام والأمن، بالشراكة مع الهيئة الوطنية للإحصاء والمعلومات في أفغانستان. ويقدم التقرير معلومات مفصلة عن مواقع زراعة خشخاش الأفيون ومدى انتشارها، وإنتاج الأفيون المحتمل والحالة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية. ويكشف التقرير وقد نجم الانخفاض الحادة في زراعة الأفيون وإنتاجه من أعلى مستوى وصل إليه في ٢٠١٧ عن انعدام الأمطار والثلوج خلال موسم الأمطار في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، حيث ألحق الجفاف الناتج عن ذلك أضرارا كبيرة بالقطاع الزراعي، وأُفيد عن انخفاض الدخول بنسبة ٥٠ في المائة في المناطق الريفية المتضررة بشدة. وأدّى تراجع زراعة الأفيون وإنتاجه إلى انخفاض بنسبة ٥٦ في المائة في أموال الأفيون المحصلة تسليم المزرعة، من ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٦٠٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٨. وحُصّل ما يقدر بنحو ٢٩ مليون دولار من الضرائب غير الشرعية التي فُرضت على عائدات تسليم المزرعة، حصّلت منها عناصر مناوئة للحكومة، من بينها حركة طالبان، حوالي ٢١ مليون دولار. وتشير التقديرات الواردة في التقرير إلى أن القيمة الإجمالية لاقتصاد الأفيون في أفغانستان تتراوح بين ١,٢ و ٢,٢ بليون دولار، أي بانخفاض يتراوح بين ٢٧ و ٥١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧، ولكنه لا يزال يمثل ما بين ٦ و ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٥٨ - وفي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تموز/يوليه، أجرت سلطات إنفاذ القانون ما مجموعه ٧٧٣ عملية لمكافحة المخدرات، مما أدى إلى ضبط ٦٠٠ كيلوغرام من الهيروين، و ٠٠٠ ٥ كيلوغرام من المورفين، و ١٣٠ ٢٣ كيلوغرام من الأفيون، و ٠٤٠ ٤ كيلوغرام من الحشيش، و ٣٠٠ كيلوغرام من الميثامفيتامين، و ٩٠٠ ١٣ قرص من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA)، و ٥٠٠ ١١١ كيلوغرام من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٢٥٠ ٧٥ لترا من السلائف الكيميائية السائلة، و ٤٢٠ ٧٢ كيلوغرام من بذور الخشخاش، و ٥٨٠ ٣ كيلوغرام من السيكران. وفي المجموع، فُكّك ٥٦ مختبرا (٥٥ مختبرا لتصنيع الهيروين وواحد لتصنيع الميثامفيتامين) ودُمّرت أربعة مخزونات من المخدرات. وأسفرت هذه العمليات عن اعتقال ٨٧٩ مشتبها فيهم وحجز ١٢٠ مركبة و ٦١ قطعة سلاح

و ٤ أجهزة اتصال لاسلكي. وقُتل ٧ ضباط من الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات وجُرح ٨ أثناء تنفيذ العمليات.

سابعا – الدعم المقدم للبعثة

٥٩ – في ١٥ تموز/يوليه، كانت معدلات الشغور في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ٦ في المائة للموظفين الدوليين، و ٤ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و ٣ في المائة للموظفين الوطنيين، مقارنة بالمعدلات المعتمدة وهي ٧ في المائة و ٥ في المائة و ٣ في المائة، على التوالي. وظلت نسبة الموظفات منخفضة، حيث بلغت ٣٥ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٤١ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٣ في المائة من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٨ في المائة من الموظفين الوطنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تنفيذ برنامجها الوطني لمتطوعي الأمم المتحدة بهدف تكوين مجموعة من المرشحات المؤهلات للتعيين في الوظائف المحتمل أن تُفتح في المستقبل للموظفين الوطنيين. وتم تعيين ما مجموعه ٣٠ متطوعة في إطار برنامج ٢٠١٩. وفي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١ تموز/يوليه، نفذت البعثة ١١١ مهمة برية و ١٤ مهمة جوية، واستقبلت ٥٧٩ بعثة تواصل من الجانب الآخر قام خلالها ممثلون عن الأقضية بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

ثامنا – ملاحظات

٦٠ – خلال الأشهر المقبلة، سيواجه مواطنو أفغانستان خيارات عميقة يمكن أن تحدد مستقبل البلد في السنوات المقبلة. وستقع على عاتق الفائز في الانتخابات الرئاسية مسؤولية جسيمة بقيادة البلد خلال المرحلة التالية من رحلته نحو الاستقرار والاعتماد على الذات، وفي السعي، في المقام الأول إلى تسوية عن طريق التفاوض لإنهاء النزاع المدمر. وللوفاء بتلك المسؤوليات، يجب أن يُنظر إلى حكومة أفغانستان باعتبارها حكومةً خاضعة للمساءلة أمام الشعب الأفغاني وممثلة له.

٦١ – وتظل الانتخابات أكثر الوسائل المقبولة على نطاق واسع لإضفاء الشرعية السياسية في أفغانستان. ومن أجل كفالة أن تكون النتائج مقبولة لدى السكان، تتطلب الانتخابات مشاركة جميع أصحاب المصلحة فيها على نحو مسؤول. ويجب أن يتم التنافس فيها على نحو متكافئ، دونما تفضيل لا مبرر له لأي مرشح. ولا بد من الترحيب في هذا الصدد بالتزام السيد غني والسيد عبد الله علانية بالمنافسة النزيهة في الانتخابات، وبالإجراءات التي اتخذتها الحكومة للفصل بين مهام الدولة والمنافسة الانتخابية. وفي الوقت نفسه، فإن الادعاءات بإساءة استخدام موارد الدولة والتصورات القائلة بالتدخل في عمل هيئات إدارة الانتخابات تشكلان مصدراً للقلق. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المرشحون ومؤيدوهم، أن يتقيدوا بالقوانين واللوائح التي تنظم العملية الانتخابية، والتمسك بالالتزامات التي تم التعهد بها في مدونة قواعد السلوك للمرشحين والعمل بطريقة تعزز الثقة في العملية ونتائجها.

٦٢ – وأناشد جميع القادة الوطنيين والمرشحين التحلي بالقيادة الحكيمة والعمل على تثبيط الغش واتخاذ إجراءات حازمة لمنع ذلك. ويجب محاسبة كل من يحاول الغش أو يرتكبه. ومع ذلك، أدعو القادة إلى الامتناع عن إطلاق ادعاءات زائفة أو شاملة بالغش دون أدلة كافية. وأحث جميع الجهات الفاعلة

على تقديم أي ادعاءات بالغش والمخالفات إلى المؤسسات المناسبة وفقا للإجراءات المعمول بها، وأحث لجنة الشكاوى الانتخابية والنظام القضائي على الاضطلاع بولايتيهما على نحو فعال.

٦٣ - وينبغي للأعمال التحضيرية للانتخابات، وبخاصة إنجاز عملية تحديث تسجيل الناخبين، أن تُتيح الفرصة لمزيد من الأفغان التصويت في الانتخابات الرئاسية، والعديد منهم للمرة الأولى. ويُشكّل التزامُ الحكومة غير المسبوق بتخصيص مبلغ ٩٠ مليون دولار لتمويل الانتخابات أولَ مرة في تاريخ الانتخابات الأفغانية منذ عام ٢٠٠١ تُمول فيها الانتخابات بالدرجة الأولى من الميزانية الوطنية. وبالنظر إلى الفجوة الواضحة في الوعي بين الناخبين وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن العملية الانتخابية، فإنني أحث هيئات إدارة الانتخابات على مواصلة تعزيز التوعية العامة.

٦٤ - وتدعو الحالة الأمنية المتقلبة للغاية إلى القلق، بما في ذلك التهديدات المباشرة الموجهة ضد العملية الانتخابية من قبل العناصر المناوئة للحكومة التي قد تُثني رغبة العديد من الأفغان في التصويت. وأدعو طالبان وغيرها من الجماعات المسلحة إلى الكف عن تهديد أو استهداف موظفي الانتخابات والمرشحين والناخبين؛ وإلى الامتناع عن إلحاق أضرار في بعض المواقع الانتخابية أو تعطيل العمليات الانتخابية؛ والسماح لشعب أفغانستان بممارسة حقوقه السياسية في أمان ودون خوف من العنف أو الترهيب أو الانتقام. وتُعتبر الهجمات التي تستهدف مراكز الاقتراع والمدنيين المشاركين في العملية الانتخابية انتهاكات للقانون الدولي، ويجب مساءلة مرتكبيها.

٦٥ - ولقد كانت الحرب في أفغانستان طويلة ووحشية، وسيكون الطريق إلى السلام فيها محفوفاً بالصعوبات. وأدى استمرار المحادثات بين الولايات المتحدة وطالبان، وحوار السلام بين الأطراف الأفغانية في قطر وتعزيز الجهود الرامية إلى بناء توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي بشأن السلام إلى إشاعة جو من التفاؤل الحذر بأن عملية سلام رسمية قد تبدأ قريباً. بيد أن هذه العملية لن تكون مستدامة إلا إذا كانت شاملة للجميع، وتوفر الحماية للحقوق الأساسية لجميع الأفغان، وترتكز على توافق واسع في الآراء. ومرة أخرى، أدعو إلى إجراء محادثات مباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان، ترمي إلى حل القضايا العميقة التي لا يمكن البت فيها إلا من قِبل الأفغان أنفسهم وفيما بينهم. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لدعم مثل هذه العملية بأية طريقة ممكنة.

٦٦ - وقد دفعت المرأة الأفغانية ثمنا باهظا خلال النزاع الذي عصف بالبلد على مدى العقود الأربعة الماضية. واليوم، هي في سبيلها إلى استعادة مكانها الصحيح في جميع مجالات المجتمع، وهي تضطلع بدور محوري في تهيئة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، على النحو المعترف به في خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد أشارت نائبة الأمين العام في البيان الذي أدلت به أمام المجلس في تموز/يوليه، إلى النداء القوي الموجه من المرأة الأفغانية من أجل السلام، وتحديدا السلام الذي يضمنُ الحقوقَ التي حصلت عليها بشق الأنفس والذي لا ينقضُ ما تم إنجازه بهذا الصدد. وأكرر تأكيد دعوتها بأن المرأة الأفغانية يجب أن تتمتع بالمشاركة الكاملة والفعالة في جميع مراحل عملية السلام وأن تشارك في صنع القرارات التي تؤثر على مستقبلها.

٦٧ - ويجب أن تستند التنمية الاقتصادية في أفغانستان إلى التزامات التمويل القائمة من الشركاء الدوليين والتقدم المطرد نحو اعتماد الدولة الأفغانية على الذات. وقد أُجريت مناقشات بناءة بين الحكومة والجهات المانحة الرئيسية والأمم المتحدة في الاجتماع الذي عقده المجلس المشترك للتنسيق والرصد، في

تموز/يوليه، ويُعتَبر الالتزام بإعادة صياغة آليات الإبلاغ الخاصة بإطار جنيف للمساءلة المتبادلة أمراً جديراً بالترحيب. وقد اعترفت الحكومة بأن تأمين المستقبل الاقتصادي لأفغانستان سيتطلب أيضا التطوير التدريجي لقطاعها الخاص، وتحسين ثقة المستثمرين وتعزيز التجارة وربط الهياكل الأساسية مع الشركاء الإقليميين. وستكون أفغانستان، من خلال تسخير تلك العوامل فقط، قادرةً على توفير فرص العمل لمئات الآلاف من الشباب الأفغان الذين يدخلون إلى سوق العمل كل عام وتهيئة الظروف المواتية للازدهار المستدام.

٦٨ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في مجال مكافحة الفساد، ما زال الفساد يمثل تحديا وخيماً في أفغانستان، لكونه يُحوِّل الموارد القيمة من القطاعات التي هي في أمس الحاجة إليها ويقوض ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة. ويشكل تباطؤ وتيرة الإصلاحات في مجال مكافحة الفساد، ولا سيما في مجالات التصريح بالموجودات المالية والتحقق منها ومحاكمة المسؤولين الفاسدين، مصدرا للقلق. وأشجع الحكومة على مضاعفة جهودها في هذه المجالات التي تتسم بأهمية حاسمة في الجهود الجارية الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الفساد وإقامة المساواة أمام القانون.

٦٩ - وانخفضت الإصابات في صفوف المدنيين خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨. ومع ذلك، لا يزال القلق يساورني إزاء ارتفاع مستوى الضرر الذي لا يزال النزاع يلحقه بالمدنيين، بما في ذلك الخسائر في الأرواح والإصابات. ولا تزال العناصر المناوئة للحكومة تتعمد استهداف المدنيين، لا سيما من خلال استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المخصصة لشن هجمات انتحارية وغير انتحارية. وإنني أكرر النداءات التي وجهها الأفغان من أجل خفض عدد الإصابات في صفوف المدنيين إلى الصفر. ويتعين على جميع أطراف النزاع احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتخاذ تدابير فورية لمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين.

٧٠ - ويجدر الترحيب بقبول الحكومة لمعظم التوصيات التي قُدّمت في أثناء الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان في تموز/يوليه، بما في ذلك الدعوة إلى التحقيق السريع في الادعاءات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء، فضلا عن محاكمة مرتكبي تلك الممارسة. وأشجع الحكومة على النظر في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والإعلان عن وقف اختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام بهدف إلغائها بالكامل، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتتطلب معاملة المحتجزين لأسباب أمنية والمحتجزين لأسباب ذات صلة بالنزاع، بمن فيهم القُصَّر، من جديد مزيدا من الاهتمام، ولا سيما في مجال حماية الأصول الإجرائية.

٧١ - ولا تزال أفغانستان إحدى أخطر البلدان في العالم بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، الذين لا يزالون يواجهون مخاطر غير مقبولة في أثناء أداء عملهم القيّم. ومن غير المقبول بتاتاً تزايد الاعتداءات على العاملين في مجال تقديم المعونة، التي وقعت لغاية تاريخه من عام ٢٠١٩، فضلا عن استمرار المستويات العالية من الاعتداءات على المرافق الصحية والتعليمية. وتمثل هذه الاعتداءات انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، ويمكن أن تَحرِم المجتمعات المحلية الضعيفة من الحصول على المساعدة الإنسانية الأساسية. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى الامتناع عن الاعتداء على العاملين في المجال الإنساني وتعطيل البرامج الإنسانية، وإلى كفالة وصول هؤلاء العمال إلى المجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليها. وأدعو

أيضا الجهات المانحة إلى زيادة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي لا تزال تعاني من نقص التمويل بشكل خطير.

٧٢ - وأنني أتوجه بالشكر إلى أفراد الأمم المتحدة في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تاداميشي ياماموتو، لتفانيهم المتواصل في ظل ظروف صعبة من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعماً لشعب أفغانستان.